

النطاق بكتب المنجمين وكتب العزائم والسحر، لأنها جميعا تقوم على الكذب، ومجانبة الواقع.

مقولة الكذب تحمل هنا أبعادا عميقة في المنظور الثقافي والديني، ولا يمكن قبولها لدى المسلم الحقيقي. لذلك لا يقبل على هذا النوع من الكتب، ليس فقط العامة، ولكن السخفاء من الناس، وهم الأخط مكانة في إطار العامة. ومن هنا، تتضح أمامنا الصورة جلية بصدد الأبعاد الدينية التي تحاكم هذا النوع من النصوص، إذ يمكن استنتاج أنها ليست فقط «لا نص»، أي النص غير المقبول، بل إنها نصوص محرمة «لا يجوز بيعها ولا النظر فيها»، تماما كما يمكن أن يقال بصدد الخمر أو الزنا أو ماشاكل هذا.

إن الشروط التي تتحقق في أي جنس كلامي، وتجعله قابلا لأن يكون «نصا» واحدة ومشاركة، وإن تعددت واختلفت طرائق التعبير، وأساليب التبليغ. وهي الشروط نفسها التي يحاكم، انطلاقا منها أي سلوك، أو يقوم بناء عليها أي كلام أو فعل. ولما كان هذا التقاطب المركزي يتم بين «الخاص» و«العام»، وجدنا كل ما يتعلق بالخاص إجمالا، محمودا، إلا إذا كان ميالا إلى عوالم «العام» بما فيها من أشياء غير مقبولة كالتي وقفنا عندها.

وكذلك كل ما يتعلق بالعام يظل مردولا، إلا إذا وظفه الخاصة توظيفا يسلبه طابعه الذي وضع له...

ظل هذا التقاطب بين الخاص والعام والنص واللانص يتسع مع التطور التاريخي للأمة العربية، وكانت بداياته مع الحقب الأولى للتدوين وللتقعيد حيث كانت تفرض على المدونين والمقعدين للعلوم العربية المختلفة ضرورة التمييز بين «النص» و«اللانص» لاعتماد هذا وتنحية ذلك. ومع التطور، وظهور «اللغات الخاصة» التي صارت توظف في الإبداع، بدأت تكبر الهوة بين ثقافة الخواص، وثقافة العوام، وتراكم كل واحدة تراثها الخاص بها. وهذا لا يعني غياب الوشائج والروابط بين الثقافتين. لقد ظلتا تتبادلان التأثير والتأثر، وبقيت كل واحدة تساجل الأخرى أو تحاورها أو تحاكيها ساخرة. لكن التقليد الكلامي السامي والمهيمن ظل بعيدا عن الاعتراف بها أو قبولها. ونلمس هذا في مختلف الكتابات وفي مختلف الإبداعات والعلوم، حيث ظلت ثقافة الخاصة توجه انتقاداتها لثقافة العوام